مقدمة الفصل الثاني

عرف مصطلح ادارة المخاطر تداولا كبيرا في السنوات الاخيرة، مع تزايد اعمال البنوك والمؤسسات المالية خاصة في ظل الانفتاح الذي عرفه العالم في ظل التغيرات التي عرفتها بيئة الاعمال المصرفية، خاصة في مجال المعلوماتية والاتصال وتزايد الاعتماد عليها، وفي ظل هذه التطورات عرفت المخاطر نموا كبيرا مما نتج عنه العديد من الازمات المالية والمصرفية في مناطق مختلفة من العالم، كما ان هذه الازمات اصبحت مترابطة فيما بينها وتتأثر اقتصاديات الدول الواحدة بالأخرى، مما جعل من موضوع الاستقرار المالي و ادارة المخاطر من المواضيع التي تحظى بالاهتمام على المستوى الدولي لتفادي هذه الازمات وتجنب الخسائر الضخمة التي تنجر عنها وآثارها السلبية على الدول والافراد اقتصاديا واجتماعيا.

ان الاهتمام بإدارة المخاطر وكذا تزايد العمليات المالية و التطورات التي تعرفها جعل من الضروري تطوير هذه الوظيفة لتلائم الظروف التي اصبحت تسود الاسواق المالية فبعد ان كانت البنوك والمؤسسات المالية تستعمل أساليب تقليدية كلاسيكية لادارة مخاطرها ومعرفة مركزها وسلامتها المالية، اتجهت الى تطوير اساليب تعتمد على الاساليب الاحصائية و الكمية، كاتجاه الى عصرنة ادارة المخاطر في ظل اقتصاد يعتمد على المعرفة، والاهتمام بالاستقرار المالي،الا انه من المفارقات التي عرفها العمل المصرفي في الفترة الاخيرة والتي عرفة الكثير من التطوير والعديد من الاصلاحات والاتفاقيات، تزايدا للازمات ومزيدا من الهشاشة وضخامة الخسائر، ولعل ازمة الرهن العقاري قد اسالت الكثير من الحبر ودعت الى اعادة النظر في اساليب ادارة المخاطر المتبعة لتجنب الخسائر الكارثية المحتملة في المستقبل بعد التي عرفها العالم ابتداء من صيف 2007 الى غاية يومنا هذا، والتي كانت متفاوتة من دولة الى اخرى.

وسوف نتطرف في فصلنا هذا الى:

المبحث الاول: مفاهيم عامة حول المخاطر المصرفية؛

المبحث الثاني: اوليات حول ادارة المخاطر المصرفية؛

المبحث الثالث: مقرارات لجنة بازل في ادارة المخاطر المصرفية.

المبحث الاول: مفاهيم عامة حول المخاطر المصرفية

يعتبر عنصر الخطر في البنوك أكبر و أهم تحدي يثقل كاهل المسؤولين فيها، لذلك أصبح تسيير الخطر أمرا ضروريا للبنوك بصفة خاصة.

المطلب الاول: مفهوم المخاطر و الخطر المصرفي

سوف نتطرق من خلال هذا الملطب الى مفهوم المخاطر والمخطر المصرفي.

أولا: تعريف المخاطر

تعرف المخاطر في المفهوم المالي بأنها "ضرر مباشر متوقع للنشاط المرتبط بوحدة اقتصادية، بسبب وقوع أحداث اقتصادية، أو طبيعية أو سياسية، أو بفعل بشري، وفي حالة حدوثه ينتج عنه خسائر مؤثرة، قد تؤدي إلى عدم استمرارية الوحدة الاقتصادية في النشاط الممارس، وخروجها من السوق[1]

من خلال هذا التعريف يمكن تقسيم الأخطار من حيث نشأتها إلى قسمين :

أخطار المضاربة، وأخطار اقتصادية طبيعية، فأخطار المضاربة تلك الأخطار التي يحدثها الإنسان بنفسه، أملاً في تحقيق مكاسب مالية، وتشمل الأخطار التي تترتب على الأعمال التجارية والصناعية، وأعمال الخدمات. أما الأخطار الاقتصادية الطبيعية، فهي التي تحدث نتيجة لظواهر طبيعية ليس للإنسان دخل فيها، ولا يمكن تجنُّب وقوعها .ويترتب عليها خسائر مالية مؤكدة، كخطر الحريق، أو أخطار الفيضانات.

وتنشأ المخاطر في العادة عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة والمحصلة النهائية غير معروفة[2]، وهو ما يجعل من هذه المخاطر حقيقة ثابتة وقوعها [3]

كما يتحدد مفهوم المخاطر في كونه يتفق مع حالة اللاتأكد في أن كلا منهما يحمل عنصر الشك وعدم اليقين في أحداث المستقبل، بسبب تغير حالات الطبيعة وعدم ثباتها، ولكن في حالة الخطر يستطيع متخذ القرار أن يضع احتمالات لحدوث حالات المستقبل اعتمادا على الخبرة السابقة والدراسات الإحصائية، وما إلى ذلك من معلومات تاريخية.

كما تواجه المؤسسات المصرفية أنواعا خاصة من المخاطر وعليه يمكن إعطاء تعريف للمخاطر البنكية كالتالي: "هي حالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة".[4]

وقد اكتسبت المخاطر أهميتها في المفهوم المالي حينما أصبحت جزءا من عملية اتخاذ القرارات المالية، لذلك نجد أن الإدارات المالية توليها اهتماماً خاصاً بالدراسة والتحليل حتى يمكن تجنُّبها أو التقليل منها.

ثانيا: مفهوم الخطر المصرفي

يواجه البنك عند منح القروض مشكلة تقدير المخاطر المتعلقة بالقرض، و يحاول التحكم فيها أو التخفيف من آثارها التي قد تمتد ليس فقط إلى عدم تحقيق البنك للعائد المتوقع من القرض، و إنما إلى

---

[1] ياسين عبد الله التميمي، **أساسيات إدارة الخطر**، الطبعة الأولى، الامارات العربية المتحدة، 1998، ص21.

[2] حبيب أحمد وطارق الله خان، **إدارة المخاطر: تحليل في قضايا الصناعة المالية الإسلامية**، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث التدريب، بحث رقم 05، جدة، 2003، ص28.

[3] عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، **نظام التأمين الإسلامي: التضامن في تحمل المشاكل**، مجلة الاقتصاد الاسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2010، ص05.

[4] صالح مفتاح، ملتقى دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، مداخلة بعنوان: **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، جامعة سطيف، الجزائر، أكتوبر 2012م.

خسارة الأموال المقرضة ذاتها[1]، و هناك العديد من التعريفات الخاصة بمصطلح المخاطر البنكية، و من أهمها أن هذه المخاطر تعرف بأنها التقلبات في القيمة السوقية للبنك[2].

و تنقسم المخاطرة إلى نوعين، فمنها ما هو عام و هو نوع يخرج عن إرادة البنك و العميل معا، ومنها ما هو خاص يتعلق بطبيعة نشاط البنك و عميله، و بصفة عامة يرتبط الخطر البنكي بحالة عدم التأكد في إسترجاع رؤوس الأموال المقرضة أو في تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة[3].

المطلب الثاني: انواع المخاطر المصرفية

سوف نتطرق من خلال هذا المطلب الى انواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

اولا: المخاطر البنكية التقليدية

تتخذ المخاطرة البنكية عدة أشكال حسب تنوع علاقات البنك الداخلية و الخارجية، منها:

1. خطر القرض: و يدعى كذلك بخطر العميل، و خطر التوقيع، وهو خطر يتعلق بالنشاط البنكي من خلال منح قرض لمؤسسة أو شخص طبيعي، أين يواجه البنك خطر إفلاس العميل وبالتالي لا يوفي عند ميعاد الإستحقاق جزئيا أو كليا بمبلغ ديونه[4]، و من هنا تظهر مسئولية البنك في ضرورة مراعاته توفر الضمانات الكافية لتغطية هذا النوع من الخطر و منه الخسائر المحتملة.

2. خطر الصرف: يعرف خطر الصرف بذلك الخطر المرتبط بتطور مستقبلي لسعر صرف عملة أجنبية يتحمله مالك أصل أو صاحب ديون أو حقوق مقيمة بتلك العملة (العملة الأجنبية)[5] ، و تؤدي التقلبات التي تعرفها أسعار الصرف بالبنوك إلى نتائج يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية، ففي حالة زيادة سعر صرف العملات فإن البنك يحقق أرباحا (فوائد أكبر على القرض)، و بالعكس يمكنه تحمل خسارة في حالة إنخفاض سعر تلك العملة عن السعر الذي إستدان به.

3. خطر سعر الفائدة: يتعرض البنك لخطر سعر الفائدة عند حدوث تقلبات في السعر، إذ يعرف هذا الخطر بالخسارة المحتملة للبنك و الناجمة عن التغيرات غير الملائمة لسعر الفائدة، و يتمثل في مدى حساسية التدفقات النقدية سلبيا للتغيرات التي تطرأ على مستوى أسعار الفائدة[6]، و تحصل هذه المخاطرة عندما تكون تكلفة الموارد أكبر من عوائد الإستحقاقات و تزداد بزيادة إبتعاد تكاليف الموارد عن مردودية تلك الإستخدامات.

4. خطر السيولة: و يقصد بالسيولة قدرة البنك على الوفاء بمسحوبات المودعين و تلبية إحتياجات المقترضين في الوقت المناسب، فخطر السيولة يعبر عن عدم كفاية أرصدة البنك النقدية لمواجهة مسحوبات المودعين من جهة، و إحتياجات المقترضين من جهة أخرى[7]، و يتعاظم خطر السيولة حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أو مسحوبات الودائع و لا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقدية، و غالبا ما تتحقق هذه المخاطرة في حالة وجود طلب حاد على الودائع من طرف المودعين أو منح قروض مدة إستحقاقها أطول من مدة توظيفها إليه.

---

[1] محمد صالح الحناوي، سيدة عبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسات المالية – البورصة و البنوك التجارية-**، الدار الجامعية، مصر، 2000،ص274.

[2] نبيل حشاد، **"إدارة المخاطر المصرفية"**، مجلة إتحاد المصارف العربية، العدد 286، سبتمبر 2004، ص: 51.

[3] Anne Marie Percie du sert, **Risque et contrôle de risque**, Economica, Paris, 1999, p : 25.

[4] Département des études et développement de l'APTBEF, **"Risques bancaires et environnement international"** , www.apbt.org.tn/fr/htm/dossiers/dossiersdumois.asp , consulté le 17/03/2016 à 11:30.

[5] Georges Sauvageot, **Précis de finance**, NATHAN, Paris, 1997, p. 126

[6] J Bessis, **Gestion des risques et gestion actif-passif des banques**, Dalloz, Paris, 1996, p. 17.

[7] Sylvie de Coussergues, **La gestion de la banque**, Edition DUNOD, Paris, 1992, P. 106.

5. خطر الملاءة المالية: تعرف الملاءة المالية بالرصيد الصافي للبنك، بمعنى الفرق بين قيمة إستعمالاته و إلتزاماته، فنقول أن البنك له ملاءة مالية في حالة تفوق إستعمالاته (موارده) على إلتزاماته، كما تعرف ملاءة البنك بإحتمال عدم قدرته على الوفاء بإلتزاماته[1]، و يعتبر خطر الملاءة المالية كنتيجة لمختلف المخاطر التي يتعرض إليها البنك، بما في ذلك مخاطرة القرض التي تنجم عن فشل البنك في إسترداد أمواله، و مخاطرة الفائدة التي تجعل تكلفة موارده أكبر من عوائد إستخداماته، بالإضافة إلى مخاطر الصرف و السيولة التي تؤثر على رأسمال البنك و إحتياطاته.

6. الخطر التجاري: يأخذ الخطر التجاري بالنسبة للبنك عدة أشكال، فقد يتعلق بالصورة التجارية للبنك،كما يتمثل في خسارة الزبائن، أو فشل إطلاق و ترويج منتوج ذو خدمة بنكية جديدة، أو سوء معالجة لإحتياجات الزبائن، أو تأثير سلبي لإشهار خاص بالبنك، أو إشاعة عن البنك تضر بصورته، و قد يطرح الخطر التجاري من جانب خطر السوق الذي يوضح درجة تخصص البنك و إستقلاليته في قطاع نشاطه، فكلما إستطاع البنك من تنويع نشاطه في القطاع قل الخطر التجاري بالمقابل، و العكس صحيح.

7. أخطار التسيير الداخلي: هناك العديد من أخطار التسيير الداخلي نوجزها في ما يلي[2]:

1.7. الخطر الإستراتيجي: و يسمى هذا الخطر كذلك بخطر السياسة العامة، وعلى سبيل المثال نذكر خطر التوسع في منح القروض من طرف البنوك الغربية للدول النامية، أو تخصص البنك في سوق يشهد حالة إنخفاض في الأداء (الإستثمار في مجالات أقل عائدا).

2.7. الخطر التقني في المعالجة الإدارية و المحاسبية للعمليات البنكية: يشمل هذا الخطر الخسائر الناجمة عن أخطاء في المعالجة و تنفيذ العمليات اليومية للبنك (إدارية أو محاسبية)، على سبيل المثال: خطأ في تحويل رأس المال، تضييع البريد، خطأ في تاريخ القيمة، خطأ في المبلغ....الخ، و يعرف هذا الخطر بتسمية الخطر العملي و هو يشمل بالإضافة لما سبق، على خطر معالجة العمليات البنكية بإستعمال الإعلام الآلي.

3.7. الخطر التنظيمي: يعكس الخطر التنظيمي عدم إحترام التشريعات المنظمة للنشاط البنكي و هو ما ينتج عنه تحمل البنك جزاءات و غرامات يدفعها حسب ما هو منصوص عليه في هذه التشريعات، و تأخذ هذه العقوبات طابع قضائي أو جبائي أو جنائي، و قد تصل درجة العقوبة إلى حد سحب الإعتماد من البنك، كما يشمل هذا الخطر كذلك على الخطر المعنوي الناتج عن عدم إحترام المبادئ و القواعد الداخلية للنشاط البنكي، كخطأ الكشف عن السر المهني.

4.7. أخطار أخرى:

- خطر المناولة الذي يبين درجة إستقلالية البنك تجاه مقدمي الخدمات البنكية؛
- خطر نقص التشغيل الذي يعكس سوء تنظيم بين مصالح البنك؛
- خطر تسيير الموظفين.

الجدول الموالي يوضح انواع المخاطر والمؤشرات المستخدمة في قياسها

[1] طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص: 95.
[2] P.Charles, Economie et gestion bancaire, Edition Dunod, Paris, 1999, pp. 91- 92.

الجدول رقم 01 : أنواع المخاطر والمؤشرات المستخدمة في قياس المخاطر

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	• صافي أعباء القروض / إجمالي القروض • مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض • مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / القروض التي استحقت ولم تسدد
مخاطر السيولة	• الودائع الأساسية / إجمالي الأصول • الخصوم المتقلبة / إجمالي الأصول
مخاطر سعر الفائدة	• الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الأصول • الخصوم الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الخصوم • الأصول الحساسة – الخصوم الحساسة.
مخاطر أسعار الصرف	• المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية. • إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية.
مخاطر التشغيل	• إجمالي الأصول / عدد العاملين • مصروفات العمالة/ عدد العاملين
مخاطر رأس المال	• حقوق المساهمين / إجمالي الأصول • الشريحة الأولى من رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة. • القاعدة الرأسمالية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة.

المصدر : طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2003، ص239.

ثانيا: المخاطر البنكية الالكترونية

أدى النمو الكبير في أنشطة الصيرفة الإلكترونية إلى خلق تحديات جديدة أمام البنوك و الجهات الرقابية في ضوء إفتقار الإدارة و العاملين بالبنوك إلى الخبرة الكافية لملاحقة التطورات المتسارعة في تكنولوجيا الإتصالات، هذا بالإضافة على تصاعد إمكانيات الإحتيال و الغش على الشبكة المفتوحة مثل الإنترنت، نتيجة لغياب الممارسات التقليدية و التي كان يتم من خلالها التأكد من هوية العميل و شرعيته[1].

1. **المخاطر الإستراتيجية:** و هي تلك المخاطر الناجمة عن عدم تبني الإستراتيجيات المناسبة التي تأخذ في إعتبارها كيفية تحقيق المزيج المناسب بين كل من الخدمات المصرفية التقليدية، والخدمات المصرفية الإلكترونية، بما لا يعرض البنك لمزيد من كل من المخاطر، و لا يؤثر على مركزه التنافسي، و تأتي أهمية هذه النوعية من المخاطر من حيث تأثيرها الكبير على مستقبل البنك، ومن حيث العناصر العديدة المكونة لها و التي تحتاج كل منها لضوابط رقابية مع ظروف كل بنك[2].

2 **المخاطر التشغيلية:** يمكن أن تتعرض البنوك إلى أخطاء أثناء التشغيل في حالة ما إذا كانت أنظمة الصيرفة الإلكترونية غير متكاملة بالشكل المطلوب و ذلك على النحو التالي:

- عدم التامين الكافي للنظم بحيث يمكن إختراق نظم حاسبات البنك بهدف التعرف على المعلومات الخاصة بالعملاء و إستغلالها، سواء تم ذلك من خارج البنك أو من العاملين به، بما يستلزم توافر إجراءات كافية لكشف و إعاقة ذلك الإختراق.

[1] مصيطفى عبد اللطيف و آخرون، **الصيرفة الالكترونية و آفاقها في الدول العربية**، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الدولي حول التجارة الالكترونية، جامعة ورقلة 2004، الجزائر، ص11.
[2] نفس المرجع السابق، ص11.

- عدم ملائمة تصميم النظم أو إنجاز العمل أو أعمال الصيانة، و التي تنشأ عن عدم كفاية النظم لمواجهة متطلبات المستخدمين و عدم السرعة في حل هذه المشكلة و صيانة النظم، خاصة إذا ما زاد الإعتماد على جهات خارج البنك لتقديم الدعم الفني في مجال البنية الأساسية للتكنولوجيا.
- إساءة الإستخدام من قبل العملاء و يحدث ذلك نتيجة عدم إحاطة العملاء بإجراء التامين الوقائية أو القيام بعمليات غسيل أموال بإستخدام بياناتهم الشخصية أو عدم إتباعهم إجراءات التامين الواجبة.

3. **مخاطر السمعة:** و تنشأ مخاطر السمعة في حالة توافر رأى عام سلبي تجاه البنك نتيجة عدم قدرته على تقديم خدماته المصرفية عبر الأنترنت وفق معايير الأمان و السرية و الدقة مع الإستمرارية و الإستجابة الفورية لإحتياجات و متطلبات العملاء.

4. **المخاطر القانونية:** وهي تلك المخاطر الناجمة عن عدم التحديد الواضح للحقوق و الإلتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية الإلكترونية، لا سيما وأن العديد من وسائل أداء تلك العمليات المصرفية لا زالت في طور التطوير مثل السجلات و التوقيعات و العقود الإلكترونية و قواعد إرسال وتلقي السجلات الإلكترونية، والإعتراف بسلطات وقواعد التصديق الإلكتروني، وأحكام السرية والإفصاح، كذلك إنتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال[1].

5. **المخاطر التي تؤثر على العمليات المصرفية التقليدية:** إن لقنوات توزيع الصيرفة الإلكترونية إنعكاسات بالنسبة للمخاطر المصرفية التقليدية، إذ انه في ظل التحول الإلكتروني للعمل المصرفي قد تزداد حدة المخاطر التقليدية و منها المخاطر الإئتمان و السيولة و سعر العائد و مخاطر السوق، كذلك فان أي معلومات سلبية أو غير صحيحة عن البنك يمكن أن تنتقل بسرعة عبر الأنترنت و تحمل عملائه على سحب ودائعهم بسرعة و هو ما يعرض البنك لزيادة مخاطر السيولة، كما أن صيرفة الأنترنت تعمل على زيادة و حرية حركة الودائع، و من هنا تظهر أهمية مراقبة البنك لحجم سيولته لرصد التغيرات التي تطرأ على الودائع و قروضه بشكل مستمر و دقيق.

المطلب الثالث: أسباب زيادة المخاطر المصرفية

يرجع السبب في زيادة المخاطر في القطاع المصرفي في ظل العولمة المالية إلى العوامل التالية[2]:

- زيادة الضغوط التنافسية مما أدى لتشجيع الميل إلى المخاطرة لتحقيق أقصى عائد على رأس المال و كسب أكبر حصة ممكنة في السوق؛
- اتساع أعمال البنوك خارج الميزانية و تحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال مما أدى إلى تعرضها إلى أزمات السيولة، بالإضافة إلى مخاطر السوق الأخرى و التضخم و تقلبات الأسعار؛
- التغيرات الهيكلية التي شهدتها الأسواق المصرفية و المالية في السنوات الأخيرة، نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال و انفتاح الأسواق المحلية؛
- تزايدت المخاطر بأشكالها المتنوعة التي تواجه عمل البنوك لتضم العديد من أنواع المخاطر التي لم تكن محل اهتمام من قبل.

---

[1] مصيطفى عبد اللطيف و آخرون، المرجع السابق، ص12.

[2] آسيا قاسيمي،حمزة فيلالي، **مداخلة:المخاطر المصرفية و منطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل**، المؤتمر الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية و انعكاساتها على اقتصاديات دول العالم يومي 12-13 ديسمبر 2011،ص9.

ثانيا: العوامل المؤثرة في المخاطر المصرفية

هناك خمسة عوامل تمارس تأثيرها على المخاطر المصرفية ويمكن تلخيصها في ما يلي[1]:

- **المتغيرات القانونية والاشرافية:** تعتبر هذه التغيرات داعمة لمعايير ادارة الائتمان السليمة، كما ان وضع رقابة رسمية على مركز المخاطرة يعكس نوع المعايير التي تلتزم بتطبيقها الادارة البنكية؛
- **تذبذب العوامل الخرجية:** ان التغيرات والتقلبات في اسعار الفائدة وأسعار الصرف تؤثر بشكل كبير على ميزانية المؤسسات، حيث أنها قد تحول أرباحها الى خسائر، كما أنها تؤثر على خزينة البنك.
- إن بعض النشاطات المالية للبنك لاتظهر في الميزانية على شكل اصول او التزامات بالرغم ان لها تاثير واضح على عوائد ومخاطر البنوك، وتتمثل هذه النشاطات في :

✓ تلك النشاطات التى تدر ارباحا او مصاريف دون امتلاك اصول او خلق التزامات، مثال ذلك عمل البنك كسمسار حيث يتقاضا اجرا على توفير الاموال لطالبيها دون منح قروض او زيادة الودائع لديه، او ان يحصل على اجر لقاء قيامه الودائع لديه، او ان يحصل على اجر لقاء قيامه بادارة النقد دون الحاجة الى اصول او تراتيب اللالتزامات؛

✓ التعهدات او الالتزامات الطارئة، وهو ما يقصد به تعهد البنك بالقيام بعمل معين مستقبلا مقابل اجر يتقاضاه.

- **الضغوط التنافسية**: ان البيئة التنافسية التي تعمل بها البنوك تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر على المخاطر وعليه فإن البنوك تعد نفسها لمواجهة المنافسة؛
- **التطورات التكنولوجية**: إن التطورات التي تحصل في حقل تكنولوجيا المعلومات تؤثر على العملية الكلية التي تشمل تحديد، قياس وإدارة المخاطر حيث تعتب التكنولوجيا من العوامل الرئيسية التي تساهم ف تحديد مزايا المنافسة بين المؤسسات المختلفة، كما ان تحليل وادارة المخاطرمبنيان على اساس معالجة المعلومات.

المبحث الثاني: اوليات حول ادارة المخاطر المصرفية

سوف نتطرق من خلال هذا المبحث ماهية ومفهوم ادارة المخاطر ومبادئها وطرق تقييمها.

المطلب الاول: مفهوم إدارة المخاطر

حاول العديد من الباحثين تقديم تعاريف مختلفة لإدارة المخاطر ومن جملة التعاريف المقدمة نجد:

تعرف إدارة المخاطر في البنوك على أنها الإجراءات والسياسات التي تقوم بها الإدارة المصرفية والتي تهدف إلى حماية البنك من المخاطر المختلفة المحيطة به وذلك بتحديد مواقع المخاطر وقياسها وإدارتها لتجنبها أو السيطرة عليها أو تحويلها وذلك من خلال نظام شامل لإدارة المخاطر[2]

تعرف إدارة المخاطر حسب الهيئة المالية الأميريكية على أنها:" تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، تحديدها، قياسها، مراقبتها والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والإطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة."[3]

---

[1] عبد الحميد بخاري،خطيب عبد القادر، **اساليب ادارة المخاطر كأدات للتقليل من المخاطر المالية**، مداخلة مقدم للملتقى الوطني حول إدارة المخاطر المصرفية، جامعة غرداية 2015، ص6.

[2] صالح مفتاح، المرجع السابق، ص02.

[3] The financial services roundtable, Guiding Principle in Risk Management for US commercial banks,1999, p5.

كما تعرف إدارة المخاطر كذلك على أنها تحديد، تحليل والسيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الايرادية للبنك[1].

وتعرف أيضا بأنها:" الإدارة التي تقوم بتعريف وتحليل وتطوير والاستجابة إلى الانحرافات من خلال دورة البنك بهدف تقليل هذه الانحرافات ومعالجتها"[2].

ويمكن القول بأن إدارة المخاطر المصرفية هي علم وفن في آن واحد[3]:

- **علم** لكونه يتبع عمليات التحليل الواقعي والبناء العقلاني لهيكل المخاطر والاستعانة بالنماذج القياسية والحسابية، وكذلك الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر.
- **فن** لكونه يتطلب اختيار النموذج المناسب ومحاولة تعميمه بنجاح وفاعلية في المؤسسات المصرفية مع الالتزام بالحذر تجاه المخاطر بما يجعل إدارتها دائما من الفنون القائمة على المعرفة الحقيقية المكتسبة من خلال الكفاءة المهنية، ومن جراء الخبرة الطويلة في العمل المصرفي.

وعلى العموم فإن هناك ثلاث استراتيجيات لإدارة المخاطر في البنوك تتمثل في:

1. **تجنب المخاطر**: ومن أمثلة ذلك امتناع البنوك عن تقديم قروض مرتفعة المخاطر، وذلك لتجنب المخاطر الائتمانية، أو عدم الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل لتجنب مخاطر أسعار الفائدة.
2. **تقليل المخاطر:** وذلك من خلال:
   - رصد سلوك القروض من أجل استبانة علامات التحذير لمشاكل التوقف عن الدفع مبكرا.
   - تقليل مخاطر أسعار الفائدة باستخدام سياسة إدارة الأصول والخصوم.
3. **نقل المخاطر:** حيث يعتبر شراء التأمين إحدى وسائل نقل المخاطر من شخص لا يرغب في تحملها إلى طرف آخر (شركة التأمين) يبدي استعداده لتحملها مقابل ثمن.

يمكن توضيح هته الاستراتيجيات من خلال الشكل الموالي.

---

[1] خالد وهيب، **إدارة المخاطر المالية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط01، عمان، 2009، ص10.

[2] دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012، ص 232.

[3] فلفلي الزهرة، **حوكمة البنوك في إدارة وتخفيض المخاطر المصرفية: محاولة إسقاط على البنوك الجزائرية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2010، ص ص 45-46.

الشكل رقم(05): أساليب إدارة المخاطر

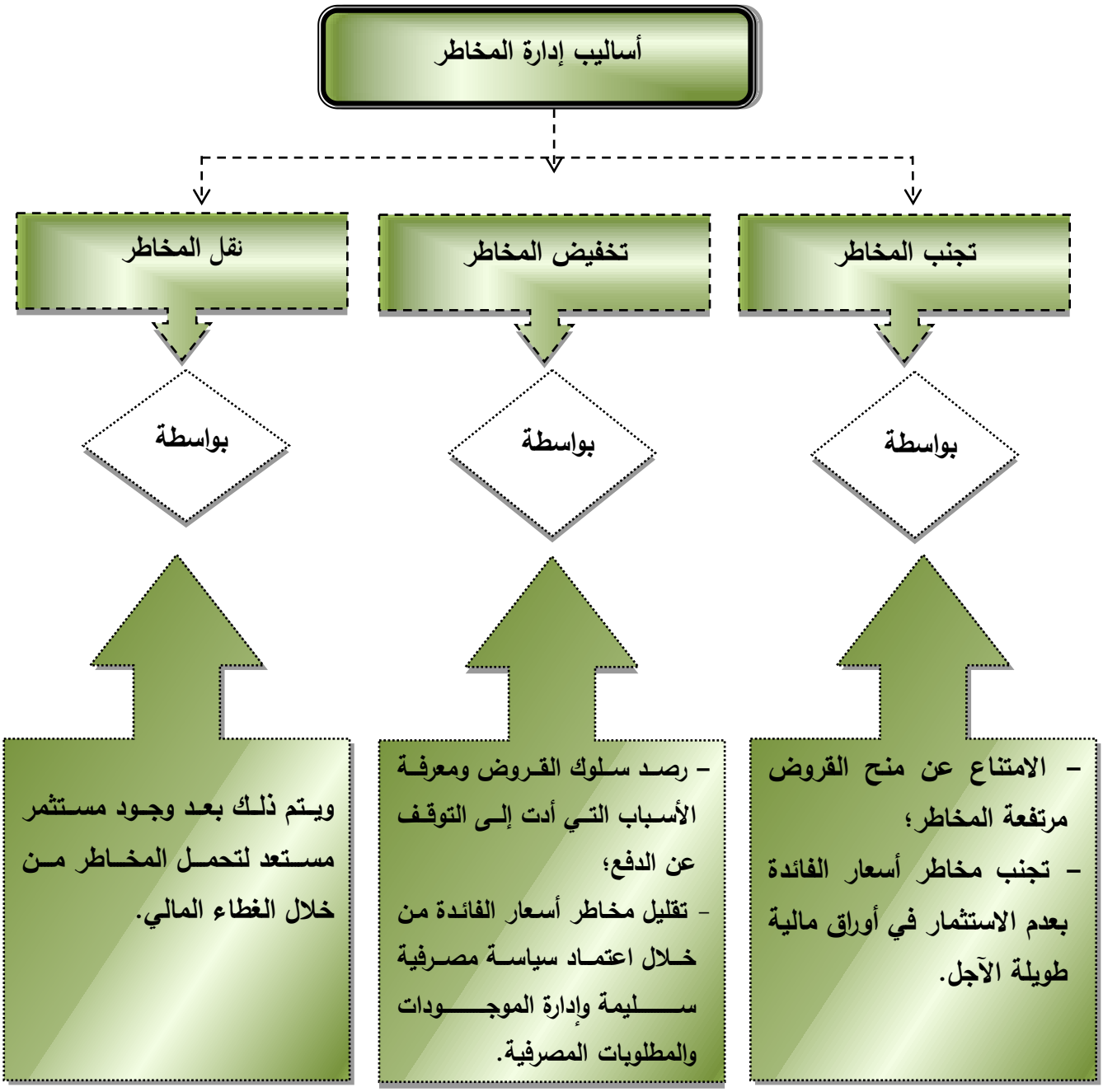

المصدر: دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012، ص ص 263-264.

المطلب الثاني: مبادئ واهداف ادارة المخاطر

الجدير بالذكر أن حسن إدارة المخاطر يستوجب الالتزام بعدد من المبادئ الأساسية والتي نذكر أهمها على النحو التالي[1]:

- أن تكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى "لجنة إدارة المخاطر" يناط بها مسئولية وضع السياسات العامة ، بينما تتولى الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر تطبيق تلك السياسات، كما تقع على عاتقها المسئولية اليومية لمراقبة وقياس المخاطر للتأكد من أن أنشطة البنك تتم وفق السياسات والحدود المعتمدة.
- يتم تعيين مسئول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه الدراية والخبرة الكافية فى مجال عمله وفى مجال خدمات البنك .
- وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى كل بنك، مع وضع مجموعة شاملة من الحدود والسقوف الاحترازية للائتمان والسيولة بحيث تعزز تلك المنهجية من نظام القياس والمراقبة.
- لابد من تقييم أصول كل بنك وخاصة الاستثمارية منها على أساس القيمة العادلة كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية .
- استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها.

ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة تقوم بالمراجعة على جميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر .

إن تطبيق المبادئ السالفة الذكر تحقق للبنك مجموعة من الأهداف يمكن حصرها في ما يلي[2]:

- **استقرار الأرباح أو المكاسب:** حيث تساهم إدارة المخاطر في خفض التباينات في الدخل الناتج عن الخسائر بالمخاطر البحتة إلى أقل مستوى ممكن، بالإضافة إلى ذلك فإن خفض التباين في الدخل يمكن أن يساعد في تعظيم الاقتطاعات الضريبية عن الخسائر وتقليل الضرائب على الأرباح.
- **تعظيم قيمة المصرف:** تساهم قرارات إدارة المخاطر في تعظيم القيمة السوقية للمصرف، فتعظيم القيمة هو الهدف النهائي للمنظمة وهو معيار معقول لتقييم القرارات المؤسسية.
- **استمرارية النمو:** عندما يكون النمو هدفاً تنظيميا هاماً تصبح الوقاية من التهديدات التي تواجه النمو أحد أهم أهداف إدارة المخاطر، وعلى استعداد لتسهيل استمرارية النمو في حالة حدوث خسارة تهدد النمو الاقتصادي في المصرف.

---

[1] بلعجوز حسين، **ادارة المخاطر البنكية و التحكم فيها**، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، المركز الجامعي بجيجل، ص9.

[2] عبد المجيد ماجي، **إدارة المخاطر المصرفية –رؤية شاملة** -، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول ادارة المخاطر المصرفية، جامعة غرداية، 2015، ص 17.

كما تتلخص أهمية إدارة المخاطر في البنك إلى النقاط التالية[1]:

- إدارة المخاطر تساعد في قياس كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالإلتزامات؛
- تساعد إدارة المخاطر في إدارة المحافظ المالية للبنك بطريقة مثلى؛
- تعتبر معرفة المخاطر عنصر أساسي في عملية إتخاذ قرارت التسعير من طرف البنك؛
- إدارة المخاطر البنكية تعتبر ميزة تنافسية للبنك وذلك كونها تساعد في التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية.
-
-

المطلب الثالث: طرق تقييم وإدارة المخاطر المصرفية

هناك عدة طرق تستخدم في إدراة المخاطر المصرفية أخرى علمية تعتمد على حساب النسب المالية وطرق أخرى تنظيمية، إضافة إلى الأنظمة الخبيرة.

[1] بوستة رميصاء، **مدخل لادارة المخاطر المصرفية**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول ادارة المخاطر المصرفية، جامعة غرداية، 2015، ص 04.

أولا: إدارة وتقييم مخاطر الائتمانية

تعرف إدارة المخاطر الائتمانية بأنها: **"**مجموع الإجراءات التي تتخذها إدارة بنك من أجل التحكم والسيطرة على المخاطر الناتجة عن منح الائتمان، وفقا لأساليب وضوابط معينة**"**[1].

يعتمد المصرف في تسيير وإدارة المخاطر الائتمانية على الأساليب التالية[2]:

1. **تسعير القرض:** يجب تحديد مبلغ هذا القرض مضافاً إليه سعر الفائدة السائد في السوق بالإضافة إلى علاوة المخاطرة والمصاريف الإدارية الأخرى.
2. **الضمان:** تطلب المصارف ضمانات لتعويض احتمال الخسارة المترتبة على عدم سداد القروض أو صعوبة تسييلها؛ مما تشكل عائقا أمام المصرف لاسترداد المبالغ التي أقرضها.
3. **التنويع:** على المصارف القيام بتنويع اتجاهات قروضها فلا تمنح معظمها في قطاع واحد دون القطاعات الأخرى، حيث تقوم بتوزيع محفظة قروضها على أكثر من قطاع واحد حتى تتلافى الوقوع في المخاطر.

تقوم المصارف بتقييم المخاطر الائتمانية من أجل اتخاد القرار، معتمدة في ذلك على مجموعة من الأساليب والطرق المتنوعة نذكر منها:

1.3. طريقة النسب المالية:

تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض للمنظمات، إذ تقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية في ما يتعلق بوصفها المالي الحالي والمستقبلي وربحيتها، ويمكن للبنك أن يقوم بنوعين من التحليل، تحليل مالي عام ويهدف إلى استخلاص صورة عن الوضعية المالية العامة للمنظمة، وتحليل خاص هدفه الوصول إلى دراسة الأوجه المالية التي لها علاقة بطبيعة القروض، ويعتمد هذا التحليل على دراسة النسب المالية التي تقوم بإظهار العلاقات بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية في شكل حسابي، وتقدم على سبيل المثال لا الحصر بعض النسب التي تطبق في قروض الاستغلال وقروض الاستثمار[3].

1.1.3. النسب الخاصة بقروض الاستغلال: عندما يواجه البنك طلب التمويل لنشاطات الاستغلال يجد نفسه مجبرا على دراسة الوضع المالي لهذه المنظمة طالبة القرض، ومن أجل ذلك فهو يقوم باستعمال مجموعة من النسب والتي لها دلالة في هذا الميدان، ومن بين هذه النسب ما يلي[4]:

- نسبة السيولة العامة؛
- نسب التوازن المالي؛
- نسب الدوران.

2.1.3. النسب الخاصة بقروض الاستثمار: عندما يقوم البنك بمنح القروض لتمويل الاستثمارات، فهذا يعني أنه سوف يقوم بتجميد أمواله لمدة طويلة، لذلك يعمد إلى حساب نسب أخرى تتماشى مع هذا النوع من القروض، ومن أهم هذه النسب هي[5]:

- التمويل الذاتي، التمويل الذاتي/ديون الاستثمار لأجل؛
- نسبة المديونية؛
- التقييم المالي للمشروع الاستثماري.

---

[1] هاجر زرارقي، **إدارة مخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دراسة حالة بنك البركة**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص: دراسات مالية ومحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص117.

[2] صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف: الواقع والتطبيقات العلمية**، دار صفاء العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009،ص ص106-107.

[3] آيت عكاش سمير، **تسيير مخاطر القرض في البنوك الجزائرية- دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري-**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005، ص 68.

[4] رزيق كمال وكورتل فريد، **إدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية**، المؤتمر العلمي السنوي الخامس حول: نحو المناخ الاستثماري والأعمال المصرفية الالكترونية، جامعة فيلادلفيا، الأردن ، أيام 5/4 جويلية، 2007، ص7.

[5] **المرجع نفسه**، ص7.

2.3 طريقة" Crédit– Men"

ظهرت هذه الطريقة في الولايات المتحدة الأمريكية تحت اسم "**Crédit– Men**" والذي يقصد به رجال مختصون في دراسة القروض البنكية، حيث يقومون باتخاذ قرار منح القروض البنكية اعتمادا على مبدأ أساسي هو إضافة بعض المؤشرات الاقتصادية التنظيمية إلى جانب المؤشرات المالية التي يتم مقارنتها مع نسب مثالية محددة مسبقا بطريقة إحصائية بعد دراسة معمقة، بالإضافة إلى إعطاء كل عامل ترجيح خاصا به تحدد قيمته من خلال تجربة مسيري القروض[1].

4. الأنظمة الخبيرة"Expert Systems"

تستخدم المصارف طريقة الأنظمة الخبيرة لاتخاذ قرار منح الائتمان وتقييم العملاء باستعمال المعلومات المالية والمحاسبية، وهي طريقة كمية تقوم على استنتاج منطقي، حيث يعتمد هذا النموذج على آراء الخبراء للوصول إلى قواعد اتخاذ القرار، ومنح الائتمان وأنظمة تقييم المخاطر، وذلك عن طريق استجواب ذوي الخبرة حول تجاربهم في مجال منح الائتمان وأنظمتهم في تقييم المخاطر الناجمة عنه[2].

ثانيا: إدارة وتقييم مخاطر التشغيلية

يعتمد المصرف في اختيار المنهج الصحيح لإدارة المخاطر التشغيلية على مجموعة من العوامل، نذكر منها[3]:

- حجم المصرف؛
- تطور المصرف؛
- طبيعة أنشطة المصرف ومستوى تعقد هذه الأنشطة؛
- مدى كفاءة مجلس إدارة المصرف والإدارة التنفيذية؛
- توفر أسس راسخة ومتينة للرقابة الداخلية الفعالة تضمن وجود مستويات محددة للمسؤولية والفصل بين الواجبات؛
- إعداد التقارير الداخلية وخطط الطوارئ.

تعتبر عملية تقييم المخاطر التشغيلية عملية دورية ومستمرة وتشمل ثلاث خطوات [4]:

الخطوة الأولى: يقوم المصرف في هذه الخطوة بعمليات التحليلية دقيقة لتحديد وتعيين هذه المخاطر قدر المستطاع، وفي حالة عدم قدرة المصرف على قياس هذه المخاطر تقوم الإدارة بتحديد كيفية حدوث المخاطر المتوقعة وما هي الخطوات العملية للحد من هذه المخاطر ويقوم بوضع الحلول المناسبة لمواجهتها.
الخطوة الثانية: يقوم بها مجلس الإدارة العليا في تحديد قدرة المصرف على تحمل هذه المخاطر.
الخطوة الثالثة: هي قيام الإدارة بمقارنة قدرة تحملها للمخاطر مع تقييم مقدار المخاطر للتأكد من أن حالات التعرض تتناسب مع حدود التحمل.

ويوجد هناك إجراءات أخرى يستخدمها المصرف في تقييم وتحديد المخاطر التشغيلية [5]:

---

[1] صوار يوسف، **محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية (دراسة حالة الجزائري للتنمية الريفية)**، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، تخصص تسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2008 ، ص94.
[2] هاجر زرارقي، مرجع سبق ذكره، ص133.
[3] نضال صاحب خزعل، **أثر المخاطر التشغيلية في الصيرفة الالكترونية في ضوء مبادئ بازلII (دراسة تطبيقية في بعض المصارف العراقية)**، مجلة دراسات المحاسبة والمالية، جامعةبغداد، المجلد7، العدد20، 2012،ص262.
[4] أحمد محمد مصبح،**إدارة مخاطر التشغيلية في البنوك العاملة في فلسطين وفق مستجدات اتفاقية بازل(دراسة تطبيقية)**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012، ص36.
[5] صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص ص203-204 .

- **التقييم الذاتي(تقييم المخاطر):** يقوم المصرف بتقييم عملياته وأنشطته في مقابل قائمة من المخاطر التشغيلية، وتتم هذه العملية بجهد داخلي وغالباً ما تتضمن إعداد قوائم للمراجعة أو ورش عمل لتحديد أوجه القوة والضعف في بيئة إدارة المخاطر التشغيلية.
- **مسح المخاطر**: حيث يتم مسح مختلف وحدات العمل والإدارات المؤسسية وطرق العمل حسب نوع المخاطر، حيث يتم كشف نقاط الضعف، ويتم بعدها منح الأولويات للإجراءات الإدارية التصحيحية اللاحقة.
- **المؤشرات الرئيسية للمخاطر:** تكون هذه الأخيرة إما على شكل إحصاءات أو مقاييس مالية ويمكن من خلالها معرفة وضع المخاطر في المصرف، ويتم المراجعة الدورية (شهرياً أو كل ثلاثة أشهر) لتنبيه المصرف إلى أية تغييرات، ويمكن أن تكون مؤشراً على زيادة المخاطر، ويمكن أن تشمل هذه المؤشرات عدد العمليات الفاشلة، معدلات حضور الموظفين، حوادث الإهمال.
- **القياس:** وذلك بواسطة الاستعانة بالمعلومات الإحصائية التاريخية، حيث يتم حصر الخسائر المتحققة سابقاً والناتجة عن المخاطر التشغيلية والاستعانة بهذه المعلومات مستقبلا في تطوير السياسات الخاصة بمراقبة هذه المخاطر والتخفيف منها، حيث أن المعلومات الإحصائية تلك يجب أن تتضمن مدى تكرار حدوث المخاطر التشغيلية ومدى درجة خطورتها.

ثالثا: إدارة وقياس مخاطر السيولة

بما أن المصرف يتعامل بأموال الجمهور القابلة للسحب فإن إدارة السيولة من المهام الأساسية للمصرف، فيتعين أن تستوثق الإدارة العليا من أن إدارة السيولة تتم بصورة فاعلة، من خلال تطبيق السياسات والإجراءات المناسبة؛ حيث تنشأ مشكلة إدارة السيولة أصلا من حقيقة أن هناك مفاضلة بين السيولة والربحية وأن هناك تباينا بين عرض الأصول السائلة والطلب عليها، وأن العنصر المهم في إدارة مخاطر السيولة هو تقدير احتياجات المصرف من السيولة، وهناك عدة طرق يتم تطويرها لتقدير احتياجات المصرف من السيولة؛ ومن بين هذه الطرق: طريقة مصادر واستخدامات الأموال، طريقة هيكل الأموال وطريقة مؤشر السيولة[1].

إن المبادئ الأساسية لإدارة مخاطر السيولة تتمثل في ما يلي[2]:

- على البنك أن يقوم بإعداد إستراتيجية تمويل توفر تنويعا فعالا في مصادر الأموال وطول فترات التمويل.
- على البنك أن يدير بفعالية وضع السيولة ومخاطرها لديه خلال نفس اليوم لمواجهة الدفعات والتسويات النقدية سواء خلال الفترات الطبيعية أو فترات الأزمات.
- على البنك إدارة أوضاع الموجودات بفعالية وعليه أن يميز بين الموجودات المقيدة والموجودات غير المقيدة، وعليه مراقبة ظروف وقانونية الضمانات وإمكانية التنفيذ عليها.
- على البنك الإفصاح العام وبشكل دوري لذوي المصالح في السوق ليمكنهم من الحكم على فعالية إدارة المخاطر ووضع السيولة في البنك.
- على البنك أن يحتفظ بهامش أمان يتكون من موجودات عالية السيولة وغير مقيدة تمثل هامش الأمان ضد مخاطر السيولة في حالة ظروف صعبة وغير متوقعة.
- على هيئات الرقابة أن تقوم بتحديد إطار إدارة مخاطر السيولة ووضع السيولة في المصرف دوريا من خلال إجراءات رقابية تعتمد على التقارير الداخلية وتقارير التحوط ومعلومات السوق.

ومن أهم مؤشرات قياس مخاطر السيولة نجد[3]:

---

[1] طارق الله خان وحبيب أحمد، **إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة،2003، ص43، 44.

[2] نصر رمضان احلاسه، **دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة "دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة "**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013، ص ص 60-61.

[3] فلفلي الزهرة، **حوكمة البنوك في إدارة وتخفيض المخاطر المصرفية: محاولة إسقاط على البنوك الجزائرية**، مذكرة ماجستير، تخصص: نقد-بنك وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2010 ص ص 72-73.

1. طريقة الفجوات المتتالية

وتتمثل في الفرق بين الأصول والخصوم في فترة معينة حيث يتم حساب مؤشر كل فترة زمنية مما يسمح للبنك بمعرفة أهم استحقاقاته وموارده في فترة زمنية محددة لمحاولة إيجاد الموارد الإضافية لمواجهة تدني العجز الملاحظ في الفرق بين خصوم وأصول البنك.

2. طريقة الفجوات المتراكمة

وتتمثل في تجميع عناصر الأصول من فترة زمنية لأخرى على أساس عامل الأجل المتراكم بين مختلف عناصر الميزانية ثم القيام بحساب الفجوات المتراكمة، حيث يتحدد أقصى احتياج أو فائض للمصرف؛ إذن فخطر السيولة يتمثل في عدم وجود توازن بين مدة استحقاق بنود جانب الأصول وجانب الخصوم.

المبحث الثالث: مقررات لجنة بازل حول ادارة المخاطر المصرفية

بعد تاثير الازمات التي عرفها العالم و التي خلفت اثار كارثية على اقتصاد في مختلف دول العالم، استوجب على جميع الدول اخضاع هذه البنوك و المؤسسات المالية لرقابة دقيقة و اشراف دائم على انشطتها و التأكد من كفاءة عملها المصرفي، حيث برزت اتفاقيات لجنة بازل كواحدة من الآليات التي تسعى إلى تخفيض المخاطر إلى حدها الأدنى في مجمل المصارف و المؤسسات المالية من خلال توسيع دور و نطاق عمل الرقابة على البنوك و تعدد المعايير و القواعد الواجب مراعاتها في إدارة البنوك و ذلك بغرض المحافظة على استقرار النظام المصرفي الدولي و توفير الحماية الكافية لحقوق الدائنين و خاصة المودعين من التعرض للمخاطر المصرفية

المطلب الاول: الجوانب الأساسية لمقررات للجنة بازل 1 :

انطوت لجنة بازل لسنة 1988 على العديد من الجوانب أهمها[1]

أولا: التركيز على المخاطر الائتمانية

حيث تهدف اللجنة إلى حساب الحدود الدنيا لرأسالمال آخذة بالاعتبار المخاطر الائتمانية Risc Crédit أساسا بالإضافة إلى مخاطر الدول إلى حد ما، ولا يشمل معيار كفاية رأس المال كما جاء باللجنة عام 1988 مواجهة المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية .

ثانيا: الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها

حيث تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات وذلك لأنه لا يمكن تصور أن يفوق معيار كفاية رأس المال لدى بنك من البنوكالحد الأدنى المقرر بينما لا تتوافر لديه المخصصات الكافية في نفس الوقت ،حيث من الضروري كفاية المخصصات أولا ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار كفاية رأس المال.

ثالثا: تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطرة الائتمانية

صنفت مقررات لجنة بازل دول العالم إلى مجموعتين هما[2]:

---

[1] تومي إبراهيم، **"النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، دراسة حالة مصرف الفلاحة والتنمية الريفية"**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، بسكرة، 2007، 2008 ، ص ص 77- 78 .

[2] قريشي محمد الجموعي، **قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية – دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2003/1994**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، الجزائر ، 2006/2005 ، ص 75 .

- **المجموعة الأولى:** و تشمل مجموعة الدول ذات المخاطر المتدنية –المنخفضة و التي تضم دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OCDE) والدول التي عقدت ترتيبا للإقراض في صندوق النقد الدولي وهي **(بلجيكا ، كندا ، ألمانيا ، فرنسا ، الولايات المتحدة ، لوكسمبورغ ، هولندا ، السويد ، سويسرا ، إسلندا ، ايرلندا ، إسبانيا ، أستراليا ، البرتغال ، اليونان ، الدنمارك ، فلندا ، النمسا ، النرويج ، نيوزلندا، تركيا)**، بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية باعتبارها من الدول التي عقدت ترتيبات إقراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي، حيث ترى لجنة بازل أن المجموعة المحددة من دول العالم يمكن أن يحدد إلتزامات حكوماتها المركزية أو البنوك المسجلة بها أوزان مخاطر يقل عن الوزن المخصص لباقي دول العالم.
- **المجموعة الثانية:** و تشمل باقي دول العالم، و اعتبرتها لجنة بازل دول ذات مخاطر مرتفعة.

رابعا: وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول: ويمكن تلخيصها فيما يلي[1]

تستهدف أوزان المخاطر وضع أسس موحدة للمقارنة بين البنوك على إختلافها وتعدد نظمه االبنكية وتشجيع البنوك على توظيف الجزء الأكبر من مواردها في أصول توفر لها سيولة عالية، أو أصول ذات مخاطر متدنية نسبيا، ويتم تحديد هذه الأوزان لأصول البنك مصنفة في خمسة مجموعات تتحدد مخاطرها كالتالي:0%، 10%، 20%، 50%، 100%، حيث يتحدد الوزن النسبي لدرجة مخاطر الأصل على أساس قدرة الملتزم أو الكفيل أو طبيعة الضمان .

وبالتالي فإن الهدف من الوزن ترجيحي هوالتفريق بين أصل وأخر حسب درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات ،فالوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة وكذلك باختلاف الملتزم من جهة أخرى، فنجد أن الأصول تندرج عند حساب معيار كفاية رأس المال من خلال أوزان خمسة من 0% إلى 100%.

وتحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للأصول كما يلي:

الجدول رقم 02: الأوزان الترجيحية لمخاطر الأصول

درجة المخاطرة	نوعيَّة الأصول
صفر (0%)	الأصول النقدية + المطلوبات من الحكومات المركزيةوالبنوك المركزية والمطلوباتبضمانات نقدية وبضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات +الأصول المطلوبة أو المضمونة من حكومات ومصارف مركزية في بلدان OCDE.
من 10 إلى 50 %	المطلوبات من هيئات القطاع العام المحلية (حسبما يتقرَر وطنيا)
50 %	قروض مضمونة بمرهونات عقارية، ويشغلها ملاكها.
100%	جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية + مطلوبات من قطاع خاص + مطلوبات من خارج دول منظمة OCDE ويتبقى على استحقاقها ما يزيد عن عام + مطلوبات من شركات قطاع عام اقتصادية + مساهمات في شركات أخرى + جميع الموجودات الأخرى.

المصدر : سليمان ناصر، **النظام البنكي الجزائري ولجنة بازل**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة البنكية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف أيام 14-2000/12/15،ص 290.

[1] فايزة لعراف، **مدى تكييف النظام البنكي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم إنعكاسات العولمة (مع إشارة إلى الأزمة الاقتصادية لسنة 2008)** الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، 2013 ، ص 59.

خامسا: معاملات تحويل الالتزامات العرضية

يمكن عرضها كما يلي:[1]

معاملات تحويل الالتزامات العرضية تعد ائتمان غير مباشر وتنطوي على مخاطر أقل من الائتمان المباشر لذلك يتم تحويل الالتزام العرضي إلى ائتمان مباشر باستخدام معامل التحويل الذي يحدد درجة المخاطر وفقا لطبيعة الالتزام ذاته (خطابات الضمان ، إعتمادات مستندية) ، يتم تحويل الائتمان المباشر إلى أصل خطر مرجحا استخدام الوزن الترجيحي للمدين .

ومثال ذلك: معامل التحويل للاعتمادات المستندية 20 ٪ فإذا كان الالتزام الناشئ في هذه الاعتمادات على عميل من عملاء القطاع الخاص فإن وزن مخاطره يكون 100 ٪ ، وبالتالي فإن درجة المخاطرة التي تحتسب لرصيد الإعتمادات القائم في الالتزامات العرضية هي :20 ٪ × 100 ٪ =20 ٪وإذا كان الالتزام بالعملة المحلية على الحكومة تصبح القيمة: 20 ٪ × 0 ٪ = 0 ٪ أي أن قيمة الالتزامات العرضية تحتسب من خلال الوزن الترجيحي الخاص بالأصول المقابلة داخل الميزانية، وفيما يلي التحويل لتلك المعاملات .

الجدول رقم 03: معاملات التحويل للالتزامات العرضية حسب مقررات لجنة بازل .

درجة المخاطر	الالتزامات العرضية
٪ 100	بدائل الائتمان المباشر (مثل الضمانات العامة للقروض بما في ذلك خطابات الاعتمادات تحت الطلب كضمان للقروض والأوراق المالية) والقبولات البنكية بما في ذلك التظهير الذي يأخذ هذا الطابع .
٪ 100	اتفاقيات البيع و إعادة الشراء وبيع الأصول مع حق الرجوع إلى البنكفيما يتعلق بمخاطر الائتمان.
٪ 100	المشتريات المستقبلية للأصول، والالتزامات عن ودائع مستقبلية والأوراق المالية والأسهم المدفوعة جزئيا والتي تمثل التزامات عند سحب معين .
٪ 50	بعض العمليات المتعلقة بالبنود العارضة مثل سندات حسن الأداء وتأمينات العطاءات والكفالات وخطابات الاعتمادات المستندية المتعلقة بعمليات معينة .
٪ 20	الالتزامات قصيرة الأجل ذات التصفية الذاتية (مثل الاعتمادات المستندية للشحنات ذات الأولوية).

المصدر : فايزة لعراف، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم إنعكاسات العولمة (مع إشارة إلى الأزمة الاقتصادية لسنة 2008)، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ص 59 .

سادسا: معدل كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل الصادرة سنة 1988

يحسب معدل كفاية رأس المال بالعلاقة التالية[2]:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{عناصر الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطرها}}{\text{مجموع الأصول والبنود داخل وخارج الميزانية مرجحة بأوزان المخاطر}} \geq 8\% \quad \text{....(01)}$$

يتكون رأس المال وفقا لمفهوم لجنة بازل1 من شريحتين أساسيتين هما:

[1] فايزة لعراف، مرجع سبق ذكره، ص 59 .

[2] سليمان ناصر، **النظام الجزائري واتفاقية بازل** ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات ،جامعة حسيبة بن بو علي،الشلف،أيام 14-2000/12/15 ،ص 289.

1. الشريحة الأولى: رأس المال الأساسي

ويشمل(رأس المال المدفوع+ الإحتياطيات المعلنة + الأرباح المحتجزة) وفيما يلي شرح لمكونات رأس المال الأساسي:[1]

1.1. رأس المال المدفوع: والمتمثل في الأسهم العادية والمدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة الدائمة غير المتراكمة، و بالتالي استبعاد الأسهم الممتازة المتراكمة القابلة للاستدعاء أو القابلة إلى التحول إلى مديونية.

2.1. الاحتياطات المعلنة: والتي تنشأ من الأرباح المحتجزة أو أرباح الأسهم ومن أمثلتها الاحتياطات القانونية و الاحتياطاتالاختيارية .

3.1. الأربح المحتجزة (الأربح غير الموزعة) .

2. الشريحة الثانية: رأس المال المساند (التكميلي) :

ويشمل (إحتياطيات غير معلنة + إحتياطيات إعادة تقييم الأصول + المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة +أدوات الدين طويل الأجل(مثل القروض المساندة أي القروض المطروحة في صورة سندات ذات أجال أقله 5سنوات) +أدوات رأسمالية أخرى) وفيما يلي إيضاح لمكونات رأس المال الساند **(**التكميلي):[2]

1.2. الاحتياطات غير المعلنة: وهي الاحتياطات التي تتم من خلال حساب الأرباح والخسائر دون أن تظهرضمن عناصره عند الإفصاح من بيانه من خلال النشر في الصحف ، وذلك بشرط أن تكون مقبولة من السلطة الرقابية .

2.2 . احتياطات إعادة تقييم الأصول: ويتم تكوين هذه الاحتياطات نتيجة لتقييم الأصول لإظهار قيمتها الحالية ، بدلا من قيمتها الدفترية بشرط أن يكون تقييم الأصول تقييمها يعكس احتمال تذبذب أسعارها ، والقدرة على بيعها بالأسعار التي تم التقييم بها إذا دعت الضرورة لذلك ، على أن يتم تخفيض فروق التقييم بنسبة 55 ٪ لتحوط ضد مخاطر تذبذب أسعار هذه الأصول في السوق واحتمالات خضوع هذه الفروق عند تحققها للضريبة.

3.2. المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر عامة غير محددة : تعتبر المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر عامة غير محددة ، في حكم احتياطات حيث لا تواجه هذه المخصصات هبوط محدود في قيمة الأصول بذاتها ويشترط أن تكون غير مخصصة لتغطية خسائر في موجودات محددة ، أي خسائر محتملة في المستقبل .

4.2.القروض المساندة :وقد أتاحت لجنة بازل هذا النوع من القروض الذي يطرح في شكل سندات ذات أجل محدد لكي تكون ضمن عناصر رأس المال المساند ، ويشترط في هذه القروض المساندة أن لا يزيد أجالها خمس سنوات على أن يخصم 20 ٪ من قيمتها كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة عن أجلها والحكمة واضحة من ذلك في إطار السعي نحو تخصيص الاعتماد على هذه القروض كأحد مكون رأس المال المساند كلما اقترب أجل استحقاقها . ومن خصائص القروض المساندة تكون في شكل سندات وأن

[1] محب خلة توفيق، **الاقتصاد النقدي والمصرفي (دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات)** ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2011، ص 181

[2] حول الاطار الجديد لمعيار كفاية رأس المال، النشرة الاقتصادية، بنك مصر، 2001، العدد الاول والثاني، ص ص،90-93

ترتيب سدادها يرد بعد سداد حقوق المودعين بالبنك وقبل سداد ما قد يستحق المساهمين به وذلك في حالة إفلاس البنك.

5.2. أدوات رأسمالية أخرى :وهذه الأدوات تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقروض من هؤلاء، حيث تتسم المشاركة في تحمل خسائر البنك إذا حدثت ، ومن ناحية أخرى فهي غير قابلة للاستهلاك هذا ما يميزها عن المكونات الأخرى لرأس المال المساند مثل الأسهم الممتازة وأدوات الدين ، وتكون مدفوعة بالكامل وغير قابلة للاسترداد.

3. القيود المفروضة التي وضعتها لجنة بازل على رأس المال المساند أو التكميلي

فرضت لجنة بازل عدة قيود على رأس المال المساند وتتمثل فيما يلي:[1]

- ألا يتعدى إجمالي عناصر رأس المال المساند 100 ٪ من عناصر رأس المال الأساسي بهدف العمل على تدعيم عناصر رأس المال الأساسي بصفة مستمرة باعتبارها المتمثلة لحقوق المساهمين التي تعد دعامة لمواجهة أي خسائر تفوق قدر المخصصات القائمة وقبل المساس بحقوق المودعين.
- إخضاع احتياطات إعادة التقييم إلى خصم بنسبة 55 ٪ من قيمتها لتحوط لمخاطر تذبذب أسعار هذه الأصول في السوق واحتمالات خضوع هذه الفروق عند تحققها عند بيع الأصول للضريبة .
- أن يكون الحد الأقصى للمخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة (المخاطر العامة) 12،5 ٪ من الأصول و الالتزامات العرضية الخطرة ، أي من مقام النسبة بهدف الحد من الاعتماد عليها كرأس المال وذلك لكونها لا ترقى إلى درجة حقوق المساهمين .
- أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 50 ٪ من رأس المال الأساسي بغية عدم تركيز الاعتماد على هذه القروض.

المطلب الثاني : الجوانب الاساسية لمقررات للجنة بازل 2

أدت الأزمات المالية التي شهدها العالم لا سيما أزمة دول جنوب آسيا في النصف الثاني منعام 1997 وعام 1998 والتي أثر تتأثيرا ملحوظا على الاقتصاد العالمي وخصوصا القطاعات المالية والبنكية الناتجة عن ظهور أنواع جديدة من المخاطر إلى إعادة النظر في مقررات لجنة بازل الأولى التي أثبتت قصورها على الرغم من الالتزام بها، فعملت لجنة بازل على إيجاد معيار جديد مبني على أساس نظرة شاملة للمخاطر تأخذ بعين الاعتبار نوعا أخر من المخاطر و المتمثل في المخاطر التشغيلية و اتجهت الأنظار منذ 1999 نحو المعيار الجديد لكفاية رأس المال الذي أطلق عليه **"نسبة ماكدونا"**.[2]

وتقوم المعايير الجديدة على ثلاث ركائز أساسية هي:

- الحدالأدنى لرأسالمال؛
- عملية المراجعة الإشرافية؛
- انضباط السوق.

اولا: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

ويعتبر اسهامات لجنة بازل بحيث تم تعديله ليكون أكثر شمولية للمخاطر مما سبق وفيما يلي شرح لأهم التعديلات بازل2:

يتم احتساب معدل كفاية رأس المال طبقا لمقررات الجديدة من خلال المعادلة التالية:

---

[1] فايزة لعراف، مرجع سابق ، ص 74 .

[2] حشاد نبيل، **دليلك إلى اتفاقيات بازل II (المضمون- الأهمية- الأبعاد) ، الجزء الأول**، بيروت إتحاد المصارف العربية، 2004، ص 27.

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال (الشريحة 1+ الشريحة 2+ الشريحة 3)}}{\text{مجموع الأصول داخل وخارج الميزانية المرجحة بأوزان المخاطر (مخاطر التشغيل + مخاطر الائتمان+ مخاطر السوق)}} \geq 8\% \quad \text{.....(02)}$$

ويتطلب الوصول لمعدل كفاية رأس المال قياس كل من مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل، حيث أنه تم استحداث طرق جديدة تضمنها اتفاق بازل 2 لتقييم المخاطر الفعلية التي تتعرض لها البنوك، وبالتالي سيكون معدل كفاية رأس المال سيكون أكثر واقعية واتساقا مع حجم المخاطرة .
أساليب قياس مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل وفقا لبازل 2.

الجدول رقم (04): المناهج المستخدمة لقياس المخاطر في الدعامة الأولى من لجنة بازل 2

أنواع الماطر	مخاطر الائتمان	مخاطر السوق	مخاطر التشغيل
أساليب القياس	المدخل المعياري	المدخل المعياري	مدخل المؤشر الأساسي
	مدخل التصنيف الداخلي الأساسي	مدخل النماذج الداخلية	المدخل المعياري
	مدخل التصنيف الداخلي المتقدم		مدخل أساليب القياس المتقدمة

Source: Willem Yu. New Capital Accord Basele2 .VrijeUniversité Amsterdam January 2005.P14

1. أساليب قياس مخاطر الائتمان وفقا لبازل 2

تنشأ مخاطر الائتمان نتيجة عدم قدرة البنك استرداد أمواله من المقترضين سواء لعدم رغبتهم في السداد أو لعدم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم اتجاه البنك، وتمتد المخاطر الائتمانية لتشمل بنود محفظة القروض داخل الميزانية ، كما تشمل البنود خارجها مثل عمليات الائتمان الممنوحة لتمويل الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وعمليات القبول والعقود المستقبلية وعقود المبادلة والخيارات والمشتقات المالية المختلفة .
ويمكن قياس المخاطر الائتمانية وفق الطرق التالية:

1.1. الأسلوب النمطي (المعياري): The Standardized Appoach TSA

يعتمد أسلوب التصنيف النمطي أو المعياري على التصنيفات الائتمانية التي تصدر عن وكالات التصنيف الخارجية مثل مؤسسة موديز وستاندرأندربوز ووكالات ضمان الصادرات ، وقد قسمت لجنة بازل هذه التصنيفات إلى ستة فئات وأعطت لكل فئة وزن مخاطر حسب فئة التصنيف وذلك بالنسبة للدول البنوك والشركات كما يلي :

الجدول رقم (05): الأوزان الترجيحية للمطالبات للمقاربة المعيارية .

التقييم		AAA إلى AA-	A+ إلى A-	BB+إلى-BB	BB+ إلى B-	أقل من B-	لم يتم تقييمها
التقييم السيادي للدولة		0%	20%	50%	100%	150%	100%
تقييم البنوك	خيار1	20%	50%	100%	100%	150%	100%
	خيار2	20%	50%	50%	100%	150%	50%
تقييم الشركات		20%	10%	100%	100%	150%	100%

Source: BRI,"**Nouvel accord de bale sur les fonds propres**",Avril 2003, www.bis.org/bcbs/cp3fullfr.pdf

ويتضمن الأسلوب النمطي توسيع مدى الضمان والضامنين ومشتقات الائتمان التي تستخدمها البنوك تتبنى الأسلوب النمطي ، وقد عرف اتفاق بازل 2 تلك الأساليب بمخففات مخاطر الائتمان ، كما يتضمن أيضا معاملة محددة للتعرض المخاطر بالنسبة لأنشطة التجزئة وكذلك التعرضللمخاطر بالنسبة لأنشطة القروض العقارية بغرض السكن والقروض للشركات الصغيرة والمتوسطة ، حيث تم إعطاء هذه الأنشطة أوزان مخاطر أقل عن الأوزان المحددة في اتفاق بازل(1) .

ويتم استخدام الأسلوب المعياري بواسطة البنوك غير القادرة على استخدام أساليب التصنيف الداخلية، حيث أن معدل النظام المتبع حاليا وفقا لمقررات بازل 1988 تتمثل التعديلات التالية:

- تحدد أوزان المخاطر بناء على التقييم الذي تحدده مؤسسات التقييم المعترف بها من قبل السلطات الرقابية.
- إلغاء التمييز بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والدول الأخرى غير مدرجة في منظمة التعاون الاقتصادية التنمية.
- الاعتراف ببعض أنواع الضمانات كأحد أساليب التخفيف من مخاطر الائتمان .
- تخفيض الأوزان الترجيحية للمطالبات المضمونة بالممتلكات السكنية إلى 35 ٪ .
- تقدير الأوزان الترجيحية للمطالبات المضمونة بعقارات تجارية 100 ٪ .
- تقدير الأوزان الترجيحية للتجزئة (قروض وتمويل التجزئة) 75 ٪ .
- إعطاء وزن ترجيحي 150 ٪ لبعض أنواع الأصول ذات المخاطر العالية للحد من اقتنائها والتخلص منها .

وتحسب بالعلاقة التالية :

الأصول المرجحة بأوزان المخاطر = قيمة الأصل × الوزن الترجيحي ..... (03)

وفي حالة الأخذ بالضمانات كأحد أساليب التخفيف فإنه طبقا للأسلوب النمطي أو المعياري يوجد طريقتين للتعامل مع الضمانات :

الطريقة الأولى : الأسلوب البسيط حيث يتم تسعير الضمانة كل 6 أشهر طبقا لأسعار السوق.

الطريقة الثانية : الأسلوب الشامل ويركز على القيمة النقدية للضمانة أخذا في الاعتبار تقلبات السعر.

2.1. أساليب التقييم الداخلي[1]:

ويتم استخدام هذا الأسلوب بمعرفة البنك نفسه بشرط إقرار الأسلوب المتبع من السلطة الرقابية وينقسم هذا الأسلوب إلى طريقتين:

- الطريقة الأساسية.
- الطريقة المتقدمة.

تعتمد أساليب التصنيف الداخلي (الأساسي والمتقدم) على أربعة مدخلات كمية وتحسب متطلبات الحد الأدنى رأس المال وفق العلاقة التالية:[2]

$$PD=EL\times LGD\times EAD\times M \quad \textbf{(04)}.....$$

- احتمال التعثر(Propability of Default (PD : وهي تقيس احتمال تعثر العميل على سداد القرض خلال فترة زمنية معينة .

[1] مرجع سبق ذكره، ص33.
[2] مرجع سبق ذكره، ص35.

- الخسارة عند التعثر (Loss Given Default (LGD: وهي تقيس الجزء من القرض الذي لن يستعيده (مقدار الخسارة) البنك في حالة حدوث التعثر .
- التعرض عند التعثر (Exposur at Default (EAD : وهو خاص بالالتزامات القرض و ويقيس مبلغ التسهيلات التي تسحب إذا حدث التعثر .
- أجل الاستحقاق MMaturity : والتي تقيس الأجل الاقتصادي المتبقي في حالة التعرض وتحسب الأسلوب الأساسي والمتقدم بنفس المعادلة ولكن تختلف في مصادر مدخلات المعادلة لكل أسلوب ،

وفيما يلي أهم الفروق بينكل منأسلوب التصنيف الداخلي الأساسي وأسلوب التصنيف الداخلي المتقدم

الجدول رقم (06) : الفرق بين أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي والداخلي المتقدم :

أوجه المقارنة	المتقدم AIRB	الأساسي FIRB
PBاحتمال التعثر	يعتمد على تقديرات البنك	يعتمد على تقديرات البنك
LGD الخسارة عند التعثر	يعتمد على تقديرات البنك	لجنة بازل تحدد القيم
EAD التعرض عند التعثر	يعتمد على تقديرات البنك	لجنة بازل تحدد القيم
M أجل الاستحقاق (المتبقي)	يعتمد على تقديرات البنك	لجنة بازل تحدد القيم أو تقديرات البنك إذا سمحت السلطات الرقابية بذلك .

المصدر : حشاد نبيل، «**دليلك إلى اتفاقيات بازلII (المضمون- الأهمية- الأبعاد)**»، الجزء الأول، بيروت إتحاد المصارف العربية، 2004، ص35.

2. أساليب قياس مخاطر التشغيل وفق بازل 2

تضمنت لجنة بازل 2 ثلاثة أساليب لقياس مخاطر التشغيل هي :

2.1. مدخل المؤشر الأساسي BIA Basic Indicator Approach

يعتبر هذا المدخل الأبسط فيما بين المداخل الأخرى لحساب رأس المال المقابل لمخاطر التشغيل ، إذ يتم تحديد رأس المال لتغطية مخاطر التشغيل جغرافيا ، حيث يقوم هذا الأسلوب على الاحتفاظ بجزء من رأس المال لمقابلة مخاطر التشغيل يعادل نسبة مئوية ثابتة يرمز لها ب a من متوسط إجمالي الدخل خلال السنوات الثلاث السابقة ويمكن التعبيرعن ذلك بالمعادلة التالية[1]:

$$K_{BIA} = [\ \Sigma\ (GI_{1\ .....n}\ x\ a)]/\ n \quad \text{.....(05)}$$

حيث:

K_{BIA}: متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل وفقا لأسلوب المؤشر الأساسي.

$GI_{1\ .....n}$: متوسط إجمالي الدخل السنوي خلال السنوات الثلاث السابقة ويكون موجب.

N : عدد السنوات ذات الدخل السنوي الموجب من ضمن ثلاث السنوات الأخيرة.

a : وحددتها اللجنة ب 15 ٪.

ولقد عرفت لجنة بازل إجمالي الدخل بأنه صافي الإيراد من الفوائد مضافا إليه صافي الإيراد من غير الفوائد مستبعدا منه أي أرباح أو خسائر محققة من بيع الأوراق المالية وكذلك أية أرباح غير عادية،

[1] مرجع سبق ذكره، ص 36.

وتشير أيضا إلى أنه في حال كان إجمالي الدخل في إحدى السنوات الثلاث بالسالب (خسارة) فإنها تستثنى من الاحتساب في المعادلة وتقتصر فقط على السنوات التي يكون فيها إجمالي الدخل موجبا .

2.2. طريقة الأسلوب النمطي أو المعياري: StandrdisedAppoach[1]

يتم حسابها وفقا للمعادلة التالية :

$$K_{TSA} = \{\sum_{years1-3} \max [\sum(GI_{1-8} X B_{1-8}) ,0]\} /3 \quad \text{(06)}....$$

K_{TSA}: المتطلبات الرأسمالية للخطر التشغيلي وفقا لطريقة الأسلوب النمطي.

GI_{1-8}:خطوط الأعمال أو الأنشطة من 1 إلى 8 .

B_{1-8}:المعامل B لكل خط أعمال من 1 إلى 8 .

وفقا لهذه الطريقة ، تقسم أنشطة البنوكإلى ثمانية أنواع من الأنشطة أو خطوط أعمال وهي(تمويل الشركات ، التجارة والمبيعات ، أعمال التجزئة البنكية ، الأعمال التجارية البنكية ، المدفوعات والتسوية ، خدمات الوكالة ،إدارة الأصول والسمسرة بالتجزئة ، مع إعطاء كل خط نسبة يطلق عليها بيتا B مع إجمالي الدخل) .هذه النسبة تمثل المعامل المطلوب لرأس المال لتغطية مخاطر التشغيل ، هذه النسبة مابين 12 ٪و 18 ٪ وقد وضعت اللجنة بعض الشروط الواجب توافرها بالنسبة للمصارف التي ترغب في تطبيق هذا الأسلوب من أهمها ، أن يكون لدى البنك نظام جيد لإدارة مخاطر التشغيل ووجود بيانات منتظمة خاصة بكل خط أعمال وأن يخضع هذا النظام للمراجعة الداخلية والرقابة الخارجية .

والجدول الموالي يوضح خطوط الأعمال والمعامل (β) المقترح من طرف لجنة بازل

الجدول رقم (07) : خطوط الأعمال والمعامل (β) المقترح من طرف لجنة بازل .

خطوط الأعمال والأنشطة	الدخل الإجمالي	معامل (β)	المتطلبات الرأسمالية
تمويل الشركات	الدخل الإجمالي	٪18	الدخل الإجمالي × ٪18
التجارة والمبيعات	الدخل الإجمالي	٪18	الدخل الإجمالي × ٪18
أعمال التجزئة البنكية	الدخل الإجمالي	٪12	الدخل الإجمالي × ٪12
الأعمال التجارية البنكية	الدخل الإجمالي	٪15	الدخل الإجمالي × ٪15
المدفوعات والتسوية	الدخل الإجمالي	٪18	الدخل الإجمالي × ٪18
خدمات الوكالة	الدخل الإجمالي	٪15	الدخل الإجمالي ×٪15
إدارة الأصول	الدخل الإجمالي	٪12	الدخل الإجمالي × ٪12
السمسرة بالتجزئة	الدخل الإجمالي	٪12	الدخل الإجمالي × ٪12

المصدر : www.bis.org اطلع عليه يوم 2016/04/29 على الساعة 14:36.

3.2.طرق القياس المتقدم AMA (Advanced Measurement Approach)

يعتبر هذا الأسلوب من أكثر الأساليب تقدما ويعتمد على قيام البنكبتصميم نظام تصنيف خاص به لقياس مخاطر التشغيل ، ووضعت لجنة بازل بعض الشروط التي يجب توفرها لدى البنكحتى يسمح له

[1] مرجع سبق ذكره، ص36.

بتطبيق أسلوب القياس المتقدم ومنها على سبيل المثال أن تكون لدى البنكوظيفة (إدارة مستقلة) لإدارة مخاطر التشغيل تكون مسئولة عن وضع وتنفيذ إطار إدارة مخاطر التشغيل للبنك، وأن يكون النظام الداخلي لقياس مخاطر التشغيل مرتبط بشكل وثيق ومتكامل مع العمليات اليومية لإدارة المخاطر بالبنك، وأن تقدم تقارير منتظمة عن التعرضات لمخاطر التشغيل وعن حالات الخسائر المادية.

3. أساليب قياس مخاطر السوق وفق بازل2

هناك أسلوبين لقياس مخاطر السوق وهي :

1.3. الأسلوب(الطريقة) المعياري :Standardized Method

وتقوم هذه الطريقة على تحليل الخطر الخاص المتعلق بكل سند من محفظة البنكوالخطر العام الذي تتحمله المحفظة ككل ، فالخطر الخاص ينتج عن تغير غير مناسب في سعر السند لسبب يعود على مصدره الخاص ويتم ترجيح هذا الخطر حسب خمسة أصناف وهي كالتالي[1] :

- 0٪للاقتراضات الحكومية.
- 0,25 ٪ للإقترضات ذات تاريخ استحقاق أقل من 6 أشهر .
- 1,00 ٪ للإقراضات ذات تاريخ استحقاق بين 6 و 24 شهرا .
- 1.60 ٪ للاقتراضات ذات تاريخ استحقاق أكبر من 24 شهرا .
- 8٪ للاقتراضات الأخرى .

أما الخطر العام فيتم من خلاله قياس خطر الخسارة التي تنتج عن تغير في سعر الفائدة في السوق ولتحديده يمكن الاستعانة بطريقتين هما:

1.1.3. الطريقة الأولى : تعتمد على تاريخ الاستحقاق وفيها يتم إعداد جدول يصنف الوضعيات القصيرة والطويلة لسندات الديون فيما لا يقل عن ثلاثة عشر شريحة تاريخ استحقاق ولكل شريحة معامل ترجيح ، ثم تتم عملية المقاصة للحصول على وضعية واحدة إما قصيرة أو طويلة ومن بين مجموع الوضعيات المحصل عليها يؤخذ في الحسبان الوضعية الأصغر لتضرب في 10 ٪ .

2.1.3. **الطريقة الثانية :**المعتمدة في حساب الخطر العام للسوق تقوم على أساس قياس حساسية الأسعار لكل وضعية حيث تتغير المعدلات بين 0.6 ٪و 1 ٪ حسب تاريخ الاستحقاق ويتم الاعتماد على جدول تصنف من خلاله خمسة عشر شريحة تاريخ استحقاق للحصول على وضعيات قصيرة وطويلة لكل شريحة تضرب كل منها في5 ٪ ثم تتم عملية المقاصة للحصول على حجم الخطر العام.

2.3. مدخل النماذج الداخلية : Internal Method [2]

سمحت اللجنة للمصارف التي تتوافر لديها أنظمة قياس داخلية ملائمة باستخدامها لقياس مخاطر السوق ، إلا أنها جعلت ذلك مرهونا باستيفاء بعض المعايير ونصت على أن الجهة المختصة بتقييم أنظمة القياس الداخلية تتمثل في السلطة الإشرافية بكل دولة .

ويعتمد مدخل النماذج الداخلية على مفهوم القيمة المعرضة للمخاطر Valeur at Risc (VAR) والذي يقيس من خلال تطبيق نظم إحصائية – احتمال التعرض لخسائر مستقبلية نتيجة لتقلب أسعار السوق عند درجات تأكد مختلفة – ومن ثم تقدير الخسائر المحتملة ماليا ، ويتم حساب رأس المال

[1] امل سلطان، **مقرراتبازل 2**، أوراق عمل المعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري،بدون سنة النشر ،ص19.
[2] مرجع السابق، ص21.

الواجب الاحتفاظ به لمقابلة مخاطر السوق طبقا لأسلوب VAR ، على أساس أنه يساوي أو يزيد عن نسبة 8 ٪ من ثلاثة أمثال قيمة VAR المحتسبة على أساس درجة تأكد 99 ٪ لمدة عشرة أيام ، ولحساب قيمة VAR يمكن استخدام أحد الطرق الإحصائية التالية :

1.2.3. أسلوب الانحراف المعياري Standard Deviation Methodology: ويتم فيه حساب قيمة VAR على أساس قيم الانحراف المعياري لأسعار الأصول وكذلك قيم الارتباط بين أصول المحفظة.

2.2.3.أسلوب المحاكاة التاريخي Historical Simulation Methodology: ويتم فيه حساب قيمة VAR على أساس تغيير أسعار أصول المحفظة ، بناء على ملاحظة أسعار السوق لفترات سابقة محددة (سنة على الأقل) .

3.2.3. أسلوب المحاكاة العشوائي (مونت كارلو) Mont – Carlo Simulation Methodology: وفيه يتم حساب قيمة VAR عل أساس تغيير أسعار أصول المحفظة بناء على تقديرات عشوائية محتملة لأسعار السوق ، ارتفاعا وانخفاضا ، إلى جانب إمكان إعطاء تقديرات لأحداث غير عادية تؤثر على أسعار الأصول بالسوق .

ثانيا: المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال (الرقابة الإشرافية) :

عملية المراجعة الرقابية ليست ضمان كفاية رأس المال لدى البنوك لمواجهة المخاطر فقط وإنما :

المقصود من عملية المراجعة الرقابية في الاتفاق الجديد ، ليس فقط ضمان كفاية رأس المال لدى البنوك لمواجهة المخاطر في أعمالها ، ولكنه أيضا تشجيع البنوك على استخدام أفضل أساليب إدارة المخاطر .

وتدرك لجنة بازل العلاقة القائمة بين قيمة رأس المال التي يحتفظ بها البنكلمواجهة مخاطره، وقوة وفعالية إدارة المخاطر وعمليات الرقابة الداخلية بالبنك ومع ذلك فإنه لا ينبغي النظر إلى زيادة رأس المال باعتبارها الخيار الوحيد لعلاج المخاطر المتزايدة التي تواجه البنك، بل يوجد وسائل أخرى يجب النظر فيها أيضا للتعامل مع المخاطر مثلتقوية إدارة المخاطر ، تطبيق حدود داخلية ، دعم وتقوية مستويات المخصصات و الاحتياطات ،وتحسين الضوابط الداخلية، ولاينبغي أن يعتبر رأس المال بديلا عن عدم الكفاية الأساسية في عمليات أو إدارة المخاطر.

وحددت لجنة بازل أربعة مبادئ رئيسية للمراجعة الرقابية وهي كالآتي[1]:

- **المبدأ الأول:** يجب أن تكون لدى البنوك عملية تقييم شمولية وكفاية رأس المال ، وذلك بالعلاقة مع بنية مخاطرها ، وإستراتيجية المحافظة على مستويات رؤوس أموالها : يجب أن تحتفظ البنوكبكفاية رأس المال تتناسق مع المخاطر المحتملة والبيئة الحالية للعمليات ، بمعنى أنه عند تقدير مدى كفاية رأس المال لابد أن تأخذ إدارة البنك في اعتبارها المرحلة المعنية من دورة الأعمال التي يعمل فيها البنك، وتتنبأ بالأحداث أو التغيرات المحتملة في ظروف السوق ، والتي يمكن أن يكون لها تأثير عكسي على البنك.
- **المبدأ الثاني:** يشدد هذا المبدأ على ضرورة أن يقوم المراقبون بتقييم ومراجعة التقييمات الداخلية للمصارف الخاصة بكفاية رأس المال واستراتيجيات ونوعية رأس المال الموجود في حيازتها ، وكذلك قدرة البنوك على مراقبة والتأكد من الالتزام بالنسبة الرقابية لرأس لمال ، ويجب أن يقوم المراقبون

[1] مرجع سبق ذكره، ص22.

بإجراءات رقابية مناسبة ، إذ لم يكن هناك قبول لنتائج هذه العملية ويجب أن يتم أخذ طبيعة أنشطة وحجم ودرجة تطور كل بنك في الاعتبار عند القيام بعملية المراجعة.

- **المبدأ الثالث:** يجب على جهات الرقابة البنكية أن تتوقع من البنوك أن تعمل بمستويات رسملة أعلى من الحدود الدنيا لرأس المال القانوني ، وأن تكون لهم الصلاحية لإلزام البنوك على الاحتفاظ برأس المال يزيد عن الحد الأدنى ،حيث أن الأعمال البنكية قد تفرض تغييرا في نوعية وحجم الأنشطة والمخاطر التي يتعرض لها البنك ، وانعكاساتها على متطلبات رأس المال البنك .

- **المبدأ الرابع:** يجب أن يسعى المراقبون للتدخل في مرحلة مبكرة ، لمنع هبوط رأس المال إلى ما دون الحدود الدنيا المطلوبة لمواجهة المخاطر المعرض لها البنك ، وأن يقوم المراقبون بإلزام البنوك باتخاذ الإجراءات إصلاحية سريعة لعلاج ذلك ، كما تساعد على تعديل رأس المال للبنكبحيث يقوم المراقبون بتحديد الخطوات التي يجب إتباعها في حالة انخفاضواقتراب مستوى رأس المال إلى الحد الأدنى ، ويجب أن يقوم المراقبون أيضا بالبحث لمعرفة ما إذا كان انخفاض رأس المال يعتبر مؤشرا لوجود مشاكل مثل ضعف الإدارة والتي تستلزم إجراءات إصلاحية لها .

ثالثا: انضباط السوق

الانضباطية السوقية تعني تحفيز البنوك على ممارسة أعمالها بشكل آمن وسليم وفعال وأيضا تحفيزها للحفاظ على قواعد رأسمالية قوية لتعزيز إمكانياتها على مواجهة أي خسائر محتملة مستقبلا من جراء تعرضها للمخاطر ، وبذلك تشكل الانضباطية السوقية الفعالة عنصرا أساسيا لتقوية أمان وسلامة القطاع البنكي.

يعمل انضباط السوق على تشجيع سلامة البنوك وكفاءتها من خلال التأكيد على تعزيز الشفافية ، وهناك إفصاح أساسي وإفصاح مكمل لجعل انضباط السوق أكثر فعالية ويشمل الإفصاح أربعة نواحي رئيسية وهي : نطاق التطبيق ، تكوين رأس المال ، عمليات تقييم إدارة المخاطر بالإضافة إلى كفاية رأس المال.

المطلب الثالث: الجوانب الاساسية لمقررات للجنة بازل 3

أقرت لجنة بازل للرقابة البنكية ، بوصاية من محافظي البنوك المركزية ومديري الإشراف فيها عن إصلاح جديد في القطاع البنكي بتاريخ 12 سبتمبر 2010 وذلك بعد اجتماعها في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية، وتم المصادقة عليها من زعماء المجموعة العشرين في اجتماعهم في العاصمة الكورية الجنوبية(سيئول) في 12 نوفمبر 2010 ، وتلزم قواعد لجنة بازل 3 مصارف بتحصين أنفسها جيدا ضد الأزمات المالية في المستقبل، وتهدف الإصلاحات المقترحة بموجب لجنة بازل 3 إلى زيادة متطلبات رأس المال وتعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي حيث مما يسمح له بتحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية، كنتيجة لزيادة رؤوس أموالها خلال فترة ثماني سنوات كما اقرته اللجنة، وهو ما يتطلب من البنك الاحتفاظ بنسب عالية من رأس المال وكذلك ذي نوعية جيدة [1].

[1] مرجع سبق ذكره ، ص 24.

اولا : ظروف إصدار مقررات لجنة بازل 3 ومعدل كفاية رأس المال الجديد

لم تكن المقررات التي أصدرتها لجنة بازل 2 كافية لتجنب الوقوع في الأزمة المالية العالمية سنة 2008 مما ادى باللجنة إل إصدار مقررات جديدة .

1. ظروف إصدار مقررات لجنة بازل 3

تم اعتماد قواعد بنكية جديدة في مدينة بازل السويسرية للحد من المخاطر الائتمانية التي أدت إلى اشتعال الأزمة المالية العالمية سنة 2008،والقواعد التي اتفق عليها رؤساء البنوكالمركزية الكبرى في العالم ومسئولو هيئات الرقابة بشأن الصناعة البنكية العالمية، وهذه المعايير الجديدة التي تم الاتفاق عليها من قبل مسئولين من 27 دولة تفرض على البنوك رفع نسبة احتياطياتها المحتجزة من 2%إلى 7 %من الأصول وذلك ضمن مجموعة من الإجراءات الأخرى التي تمت صياغتها من أجل تجنب أزمة انهيار النظام البنكي كما حدث مع ليمان برازر الأمريكي في عام 2008 م ،ودفعت العالم إلى بوابة الركود،وبهذا صدرت لجنة بازل 3 عقب اجتماع محافظي البنوك المركزية و المسئولين الماليين والممثلين للأعضاء 27 للجنة بازل بعد توسعها وذلك في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بال السويسرية في 12سبتمبر2010 .

2. معدل كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل 3:

أصدرت لجنة بازل 3 طريقة جديدة لحساب معدل كفاية رأس المال (الحد الأنى لكفاية رأس المال) والتي كانت على النحو التالي :[1]

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{الأموال الخاصة الصافية}}{\text{(مخاطر الائتمان + مخاطر السوق+ مخاطر التشغيل)}} \geq 8\% \quad \ldots\ldots(07)$$

وفقا لنصوص مقررات اللجنة فإن الأموال الخاصة الصافية تتكون :

- **الشريحة الأولى** وهي قيمة الأسهم العادية والأرباح غير الموزعة ، وتعتبر النواة الصلبة للبنك، كما تتكون الشريحة الأولى من أية حقوق ملكية أخرى كالاحتياطات المعلنة ، إضافة إلى أية أدوات مالية أخرى تستوفي شروط تصنيفها في هذه الشريحة وسميت بالشريحة 1 الإضافية .

ويتم الرفع التدريجي لما تمثله النواة الصلبة من قيمة المخاطر من 2 ٪ حاليا إلى حدود 4.5 ٪ من بداية سنة 2015 ، أما ما تمثله الشريحة الإضافية من قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر فسوف تنتقل من 2٪ سنة 2012 إلى 1 ٪ سنة 2013 ثم 1.5٪ سنة 2014 لتبقى عند هذا المستوى .

ووفقا لنصوص اللجنة فإن الشريحة 1 يتم حذف بعض العناصر منها ، كشهرة المحل وبعض المساهمات في رؤوس أموال البنوكوالمؤسسات المالية الأخرى ، واللجنة تحاول الوصول إلى رأس المال الفعلي الذي يمكن البنكمن مواجهة الأزمات و يظهر الكفاية الفعلية لرأس المال.

[1] مفتاح صالح، رحال فاطمة، **تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي**، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، أيام 09-10 سبتمبر 2013، إسطنبول، تركيا، ص26.

- **الشريحة الثانية** تسمى الأموال الخاصة المكملة، و تضم احتياطات إعادة التقييم و المخصصات العامة لخسائر الديون .....الخ و بشكل عام تحتوي على مختلف الأدوات المستعملة لجلب الديون و رأس المال كما أن ما تمثله هذه الشريحة من قيمة الأصول مرجحة بأوزان المخاطر سوف تنخفض بشكل تدريجي حتى تستقر عند 2 ٪ ابتداء من 2015 .

ألغت بازل 3 الشريحة الثالثة لرأس المال التي كانت موجودة في بازل 2 كما وضعت قواعد أكثر صرامة في تعريف الأموال الخاصة و عملت على زيادة جودتها من خلال رفع نسبة النواة الصلبة.
والجدول التالي يبين تطور نسبة النواة الصلبة والشريحة 1 من قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر وفق ما جاء في مقررات لجنة بازل والجدول الموالي يلخص ماسبق:

الجدول رقم (08):تطور نسبة النواة الصلبة والشريحة 1 من قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر .

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة النواة الصلبة %	2	3.5	4	4.5	4.5	4 .5	4.5	4.5
نسبة الشريحة 1 الإضافية%	2	1	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5
نسبة الشريحة 1%	4	4.5	5.5	6	6	6	6	6
نسبة الشريحة 2%	4	3.5	3	2	2	2	2	2
كفاية رأس المال الكلية%	8	8	8	8	8	8	8	8
نسبة الاقتطاعات من الشريحة 1%	_	_	20	40	60	80	100	100

المصدر : نجار حياة ، **اتفاقية بازل 3 وآثارها المحتملة على النظام البنكي الجزائري** ،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، جيجل 2013 ،ص ص 281.

ثانيا :الإصلاحات الواردة في لجنة بازل 3

وفقا للنصوص التي صدرت من طرف لجنة بازل ، فإننا سنحاول في هذا الإطار التعرف على أهم المقترحات:[1]

1. زيادة قدرة البنوك على امتصاص الصدمات عند التعسر:

تم إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأسالمال الممتاز يعرف باسم (رأسمال أساسي) وهو من المستوى الأول ويتألف من رأسالمال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4.5 % على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة ب 2 % وفق للجنة بازل2.

2. تكوين البنوك لهامش حماية لرأسالمال:

تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2.5 % من الأصول، أي أن البنوك يجب أن تزيدكمية رأسالمال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة 7% وفى حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7% يمكن للسلطات المالية أنتفرض قيوداً على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم ، ورغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير والتيقد تصل إلى عام 2019.

[1] صالح مفتاح، المرجع السابق، ص12.

3. تكوين هامش حماية التقلبات الدورية:

وبموجب اللجنة الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و2.5% من رأسالمال الأساسي (حقوق المساهمين)، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنباً إلى جنب، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.

4. رفع معدل المستوى الأول من رأسالمال الإجمالي الحالي من 4 % إلى 6%

حيث تم رفع معدل المستوى الأول من رأسالمال الإجمالي الحالي من 4% إلى 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأسالمال ، ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجياً بهذه الإجراءات اعتباراً من يناير عام 2013 وصولا إلى بداية العمل بها في عام 2015 وتنفيذها بشكل نهائي في عام 2019. ورفع نسبة كفاية رأسالمال من 8 % حاليا ًإلى 10.5 % وتركز الإصلاحات المقترحة أيضاً على جودة رأسالمال إذ أنها تتطلب قدراً أكبر من رأسالمال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأسمال البنك.

5. إصدار مجموعة من النسب لمالية:

تشمل هذه الحزمة من الإصلاحات أيضاً اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة لازالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة العشرين ،حيث سيتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة ،مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات.

وقد اقترحت اللجنة الجديدة اعتماد نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة و هي :

1.5. نسبة السيولة قصيرة الأجل LCR(نسبة تغطية السيولة)

والتي تتطلب من البنك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوما وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة قصيرة الأجل} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية خلال 30يوم}} \geq 8\% \quad \text{.....(08)}$$

وقد عرفت اللجنة بشكل مفصل الأصول السائلة وصافي التدفقات النقدية المتوقعة خلال 30 يوم المقبلة، فالأصول السائلة ذات النوعية الرفيعة تم تقسيمها إلى مستويين :

- **المستوى الأول :** ويضم النقد و احتياطات البنوك لدى البنك المركزي ، الأوراق المالية القابلة للتبادل والتي تمثل ديون أوانها مضمونة من قبل جهات سيادية أو من قبل البنك المركزي ، الحكومات غير المركزية ، بنك التسويات الدولية ، صندوق النقد الدولي .

- **المستوى الثاني :** اعتبرت لجنة بازل 3 بعض الأصول الأخرى ذات السيولة معتبرة ، شرط أن لا تزيد نسبتها عن 40 ٪ من الأصول السائلة ، وتتكون من الأوراق المالية القابلة للتبادل التي تمثل ديون أو أنها مضمونة من قبل جهات سيادية أو من قبل البنكالمركزي ، الحكومات غير المركزية ، بنك التسويات الدولية ، صندوق النقد الدولي.

أما صافي التدفقات النقدية فتحسب من خلال التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة خلال 30 يوم المقبلة ، ومراقبة هذه النسبة يسمح البنك باتخاذ الإجراءات التصحيحية في حال ما إذا كانت هناك بوادر عسر السيولة .

2.5. نسبة السيولة طويلة الأجل NSER

تهدف إلى توفير موارد مستقرة تضمن لأي بنك لمواصلة نشاطه بشكل سليم لمدة سنة في فترات ضغط قد تمتد في المستقبل ، نتيجة تراجع في الربحية والأداء أو تراجع تنقيط قروض أو أوراق البنكأو الأوراق المقابلة في عقود المشتقات ، أو نتيجة أي حادث قد يؤثر سلبا على نشاط البنك أو أصوله، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة طويلة الأجل} = \frac{\text{الموارد المستقرة المتاحة للسنة}}{\text{الحاجات المستقرة لنفس السنة}} \geq 100\% \quad \ldots\ldots(09)$$

وتتمثل الموارد المستقرة في رأس المال الخاص والأسهم الممتازة وباقي الخصوم التي تكون مدتها الفعلية سنة أو أكبر من سنة ، أما الحاجة للتمويل فهي مجموع قيمة الأصول الممولة من قبل البنك، كل أصل يرجح بمعامل معين والمجموع يضاف إلى الحاجة للتمويل خارج الميزانية التي ترجح بمعاملات معينة .

ثالثا: الرافعة المالية

وقد أضافت لجنة بازل 3 معيار جديد وهو الرافعة المالية Leverage Ratio ، لتكبح التوسع في منح القروض بهدف جعل الأموال الخاصة أكثر قدرة على امتصاص الخسائر البنكية ، حيث تم فرض نسبة اختيارية قدرها 3 ٪ من الشريحة الأولى لرأس المال ، على أن يتم حسابها من أصول الميزانية وخارج الميزانية دون أوزان ترجيحية على النحو التالي:[1]

$$\text{الرافعة المالية} = \frac{\text{الموارد المستقرة المتاحة للسنة}}{\text{الحاجات المستقرة لنفس السنة}} \geq 100\% \quad \ldots\ldots\ldots(10)$$

[1] فلاح كوكش، **أثر اتفاقية بازل III على البنوك الأردنية**، معهد الدراسات المصرفية، جانفي 2012، ص22.

خاتمة الفصل الثاني

من خلال ما تم التطرق له يمكن القول إن طبيعة النشاط البنكي تفرض على البنك التواجد في محيط مليء بالمخاطر، حيث أن هذه المخاطر تشكل بالنسبة للبنك حاجز يقف أمام تحقيقه لأهدافه، لهذا يحاول البنك دائما تجنبها و التحوط منها مستخدما مختلف الأدوات و السياسات التي تمكنه من ذلك.

ومن المتعارف عليه أن إدارة المخاطر هي في صلب الوظيفة المصرفية، و قد تعاظم دوزها حديثا نتيجة تطور النشاط المصرفي، الأمر الذي فرض على البنوك التجارية إعتماد إدارة فعالة لها القدرة على وضع سياسة للتحكم في المخاطر و التأكد من فعاليتها، و هذه السياسة يجب أن تتوافر على ما يلي:

- معالجة موضوع المخاطر معالجة وظيفية تسمح بإدارتها إدارة موضوعية و فعالة مدعمة بالوسائل المناسبة و الناجعة لذلك؛
- وضع أدوات كمية و نوعية داخل مصلحة إدارة المخاطر؛
- تحديد أبعاد الخطر و محاولة إحاطته بالإجراءات الضرورية للتقليل من نتائجه و تأثيراته.

لهذا نجد أن مختلف دول العالم تعمل على وضع سياسات و قوانين و إجراءات كافية و قادرة على حماية البنك من المخاطر المحيطة به على وجه خاص و حماية الاقتصاد الكلي من هذه المخاطر على وجه عام.

ففي خضم التطورات المالية و المصرفية الحاصلة في العالم و ظهور متغيرات جديدة ادت الى زيادة المخاطر أصبح لزاما على الدول توحيد انظمة الرقابة ووضع حدود دنيا لرؤوس اموال البنوك و هذا من اجل ضمان الاستقرار المالي و حماية اموال المودعين ، و في هذا الصدد برزت اتفاقية بازل التي أخذت طبيعة الدور الذي يلعبه رأس المال في تحمل الخسارة و حماية أموال المودعين بحيث تسعى إلى تخفيض المخاطر إلى حدها الأدنى في مجمل المصارف.